

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك نزوى (ش م ع ع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك نزوى (ش م ع ع) ("البنك")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والبيانات المتعلقة بالدخل، والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك ومصادر وإستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن نتائج أعماله، وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملاك ومصادر وإستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، أن البنك قد إلتزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية التابعة للبنك خلال الفترة تحت التدقيق.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن البنك وفقاً لميثاق هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لقواعد السلوك للمحاسبين ومدققي الحسابات في المؤسسات المالية الإسلامية إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولميثاق هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك نزوى (ش م ع ع) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

١ مخصص انخفاض قيمة الأصول المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن البنك المركزي العماني رقم BM ١١٤٩ المؤرخ في ١٣ أبريل ٢٠١٧، اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، لقد تبني البنك معيار التقرير المالي الدولي ٩ الذي أدخل انخفاض قيمة جديد على أساس خسائر الائتمان المتوقعة، بدلاً من نموذج الخسارة المتكبدة الذي سبق تطبيقه.</p> <p>في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، أعلن البنك عن إجمالي أصول تمويلية بمقدار ٧٣٠,٠٠٨ مليون ريال عماني و ٨,٢٢ مليون ريال عماني لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>بسبب الطبيعة التقديرية المتأصلة لإحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصول التمويلية، يوجد هناك مخاطر من أن قيمة خسائر الائتمان المتوقعة قد تكون غير صحيحة.</p> <p>عند التطبيق، قام البنك بتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي ٩ بأثر رجعي دون إعادة بيان أرقام المقارنة. إن الفرق بين المبالغ الدفترية المدرجة سابقاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والمبالغ الدفترية الجديدة كما في ١ يناير ٢٠١٨، المنشأة بشكل رئيسي من انخفاض القيمة، قد تم إدراجه في الأرباح المحتجزة الإفتتاحية.</p> <p>المجالات الرئيسية لإصدار الأحكام تشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد التعرض للمخاطر مع تدهور كبير في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الإقتصاد الكلي المستقبلية. • الحاجة إلى استخدام تراكمات إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بتقدير مخصص انخفاض قيمة أصول التمويل والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات المتعلقة بانخفاض قيمة أصول التمويل المرتبطة بمخاطر الائتمان مبينة في الإفصاحات ٢-٥، ٢-٤، ١٣ و ١٤ حول البيانات المالية.</p>	<p>إن إجراءات تدقيقنا في هذا المجال تتضمن التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة سياسة مخصصات انخفاض القيمة للبنك القائمة على معيار التقرير المالي الدولي ٩ ومقارنتها مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي ٩؛ • قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق على الأرصدة الافتتاحية للحصول على ضمان بشأن الانتقال. تضمن ذلك تقييم التفسيرات المحاسبية للالتزام بمعيار التقرير المالي الدولي ٩ واختبار التعديلات والإفصاحات التي تم إجراؤها عند الانتقال؛ • الحصول على فهم لتصميم واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة ذات الصلة على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والموافقة، والرصد المستمر / المصانقة، وحوكمة النموذج ودقة الإحتساب. لقد تحققنا أيضاً من اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومعقولية افتراضات الإدارة؛ • تقييم الأحكام والتقديرات الرئيسية للبنك في إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة ومشاركة أخصائيين للمساعدة في تقييم الأحكام والتقديرات المتعلقة باحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الإقتصاد الكلي ومعدلات الإسترداد؛ • بالنسبة لعينة من التعرض للمخاطر، قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم مدى ملاءمة التعرض للمخاطر عند التقصير، واحتمال التخلف عن السداد، والخسارة الناشئة من التقصير (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة؛ • التعرف في الوقت المناسب على التعرض للمخاطر مع زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة مراحل البنك؛ و • إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • التحقق من اكتمال التمويل (بما في ذلك خارج الميزانية العمومية) في إحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لقد فهمنا السلامة النظرية واختبرنا السلامة الرياضية للنماذج؛ • التحقق من ثبات مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد مخصصات انخفاض القيمة؛ و • أخذنا في عين الإعتبار مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بانخفاض قيمة التمويل والأصول المالية الأخرى التي تخضع لمخاطر الائتمان كما هو مطلوب وفق معيار التقرير المالي الدولي ٩.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك نزوى (ش م ع) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٨
إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٨، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة
- تقرير البنك حول المحور الثالث الداعم لمعايير بازل ٢ وبازل ٣

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي سوف لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، آخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بإدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية
هذه البيانات المالية وتعهد البنك بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على مسؤولية أولئك المسؤولين عن الحوكمة.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة الحوكمة مسؤولين عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتطلبات ذات الصلة من قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية البنك أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك نزوى (ش م ع ع) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقدم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التتويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في البنك ليتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
بنك نزوى (ش م ع ع) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات الإفصاح الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC

T. J. Alh



فيليب دنيس ستانتون
١٠ مارس ٢٠١٩
مسقط